

وبالنظر للتحويلات المالية والترايبية التي ستقبل عليها بلادنا، خصوصا ما يتعلق منها بتنزيل مقتضيات الجهوية الواسعة التي انتهت إليها استنتاجات اللجنة الاستشارية للجهوية، وقدمت بصدها تقريرا إلى جلالة الملك، فإن مجلسنا سيتحول بمقتضاها إلى فضاء للتمثيل الترابي للدولة والانبعث بعلاقة جديدة مع مجلس النواب، وفي إطار النموذج الآخر لنظام المجلسين.

لكن الأساسي هو خفوت تلك الدعوات التي تصرح بين الفينة والأخرى، وتطرح سؤال الجدوى من وجود نظام الثنائية المجلسية في تجربتنا الدستورية، والتي انتهت إلى حاجة بلادنا إلى مجلس نيابي غير مشكل على أساس الاقتراع العام المباشر، قادر بفضل تمثيلته المتميزة أن يساهم في إتقان التشريع، وأن يوظف خبرات مكوناته في إضفاء قيمة جديدة على العمل البرلماني.

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد عرفت بلادنا في الفترة الفاصلة بين الدورتين مبادرات ملكية غير مسبوقة في إطار استكمال بنائنا المؤسساتي، حيث تم تصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدفتر تحملات واضح، وأعيد النظر في الظهير المؤسس للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي أصبح تحت مسمى "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، مؤسسة وطنية مشكلة وفق إعلان باريس، في حين تم تطوير تجربة ديوان المظالم بالإعلان عن ميلاد مؤسسة "الوسيط".

وكذلك تأكيد جلالة الملك نصره الله على حرصه القوي والموصول على التفعيل الأمثل "للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة"، اعتبارا لدورها الهام في المنظومة الوطنية لتكريس الحكامة الجيدة، وذلك من خلال إعادة النظر في الإطار التشريعي المنظم لها، في اتجاه توسيع اختصاصاتها وتقوية طرق عملها، ولا سيما بتحويلها لصلاحيات التصدي التلقائي لحالات الارتشاء وكل أنواع الفساد، في أفق ترسيخ المواطنة المسؤولة ومبادئ تخليق الحياة العامة.

كما عرفت ذات الفترة، عودة مسلسل المفاوضات غير الرسمية حول ملف وحدتنا الترابية، والتي استمر فيها تعنت خصوم وحدتنا الترابية ورفضهم التفاوض على أساس المقترح المغربي الموصوف أميا بالجدوي وذوي المصداقية، والقادر بفضل تأسيسه على قيم المصالحة، وليس على قيم الانتصار أو الانهزام النهائيين، القادر إذن على توفير شروط الحل العادل والدائم والنهائي لنزاع عمر طويلا.

أيها السادة والسيدات،

أما بخصوص أداء مجلسنا على المستوى التشريعي والرقابي والدبلوماسي، فقد عرفت أشغال اللجان الدائمة نشاطا هاما خلال الفترة

محضر الجلسة رقم 749

التاريخ: الجمعة 04 جادى الأولى 1432 (08 أبريل 2011)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: أربعة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الحادية عشرة مساء.

جدول الأعمال: افتتاح الدورة التشريعية الربيعية.

المقرئ:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

"يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا، واعبدوا ربكم، وافعلوا الخير لعلكم تفلحون. وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم، وما جعل عليكم في الدين من حرج، ملة أيمكم إبراهيم، هو سماكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيدا عليكم، وتكونوا شهداء على الناس. فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة، واعتصموا بالله هو مولاكم، فنعم المولى ونعم النصير"
صدق الله مولانا العظيم.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

فتتح اليوم، طبقا لمقتضيات الدستور وخاصة الفصل 40 منه، أشغال الدورة الربيعية من السنة التشريعية الحالية، والتي تأتي في سياق خاص، إنه سياق ما بعد الخطاب الملكي السامي التاريخي ل 9 مارس الماضي، والذي على أساسه ووفق مقتضياته دخلت بلادنا في نقاش دستوري عميق بمحددات المداخل السبعة المضمنة في الخطاب، وبنفس اجتهادي مقرون باحترام الثوابت المؤسساتية للمملكة.

وفي صلب هذا النقاش، يطرح سيناريو الشكل المؤسساتي الجديد لمجلسنا، الذي ولد في زمن التوافق الدستوري لسنة 1996 وما أعقب ذلك من تشكيل حكومة التناب، وهو الذي شكل، قياسا بأنظمة الثنائية المجلسية في الدساتير المقارنة، نموذجا فريدا بالنظر لأسس تشكيله المزوجة بين تمثيل الجماعات المحلية والتمثيلية السوسيو مهنية، وكذا صلاحيته المتميزة سواء من زاوية التشريع أو الرقابة.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية، فقد شارك مجلس المستشارين في عدد من التظاهرات الدولية، كما عرفت الفترة الفاصلة بين الدورتين استقبال رئاسة المجلس عددا من الوفود البرلمانية والشخصيات الصديقة والشقيقة.

وهكذا قامت رئاسة المجلس بزيارات رسمية إلى كل من الشقيقة دولة قطر للمشاركة في أشغال المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي، وإلى جمهورية البيرو بدعوة من السيد César Zumaeta Flores رئيس كونغرس البيرو، وإلى الغابون للمشاركة في أشغال المؤتمر الخامس لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المائة في إفريقيا والعالم العربي.

كما استقبلت الرئاسة خمس وفود برلمانية ووفدين دبلوماسيين، وخمس وفود همت مسؤولي مؤسسات أجنبية ووفدين كبيرين من مسؤولي المؤسسات الوطنية .

هذا، إلى جانب مشاركة مجلسنا في عدد من التظاهرات الدولية والإقليمية، همت الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والجمعية البرلمانية لمنظمات الأمن والتعاون بأوروبا والجمعية البرلمانية لحلف الشمال الأطلسي والاتحاد البرلماني العربي ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المائة في إفريقيا والعالم العربي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد.

وفي إطار الانفتاح على محيطه الخارجي، استقبل المجلس 767 زائرا من ضمنهم تلاميذ وطلبة وإعلاميين وباحثين وخبراء مغاربة وأجانب. أيها السادة والسيدات،

في الختام، يسعدني باسمكم جميعا أن أهيب بكافة أجهزة المجلس، من مكتب وفرق برلمانية ولجان دائمة وإدارة، إلى الانخراط الفاعل والمسؤول لإنجاح الأشغال التي سينكب مجلسنا الموقر على مناقشتها خلال دورته الربيعية، حتى يمكن لمؤسستنا الدستورية المساهمة من موقعها في مواكبة الدينامية والحركية المؤسسة التاريخية التي تعرفها بلادنا، بفعل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ورفعت الجلسة.

الفاصلة بين الدورتين، حيث تمت الموافقة على خمس نصوص تشريعية، أربعة منها أحييت على مجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية، ويتعلق الأمر ب:

- مشروع يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بالقطاع العمومي للصحة؛
- ومشروع قانون يتعلق بنقل البضائع الخطيرة على الطرق؛
- ومشروع قانون يتعلق بتدابير الحماية التجارية؛
- وآخر يتعلق ببيع السمك بالجملة؛
- إضافة إلى مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 44 من مدونة التغطية الصحية الأساسية.

وبخصوص العمل الرقابي للجان الدائمة وعلاقة بالمواضيع التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، عقدت لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، اجتماعا خصص لدراسة وضعية صندوق المقاصة بعد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل دعم الصندوق المذكور، وكذا دور هذا الأخير في دعم القدرة الشرائية للمواطن البسيط خصوصا، وتحقيق الأمن الغذائي بصفة عامة.

وقد تفاعل السادة المستشارون في إطار اللجنة مع هاذين الموضوعين، وقدموا جملة من التصورات والملاحظات بشكل أسهم في إغناء التصور الحكومي حول دعم صندوق المقاصة بشكل عام وتحسين القدرة الشرائية للمواطن البسيط بشكل خاص.

وبدورها انكبت لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية على مناقشة موضوع الموسم الفلاحي الحالي، خصوصا ما يرتبط بالمشاكل المتراكمة للفلاحين مع مؤسسة القرض الفلاحي وتديير مياه السقي والأمن الغذائي.

كما عقدت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان اجتماعين، خصص الأول للشروع في دراسة مشروع قانون يتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، أما الاجتماع الثاني فخصص لمواصلة دراسة مشروع قانون يهم تنظيم العلاقة التعاقدية بين المكربي والمكترزي للمحلات المعدة للسكنى أو الاستعمال المهني.